بوجه ما على اعيان تلك الموجودات لانها ح يكون حدودا
وسطحا وقد بينا انها لا يكون حدودا وسطحا ولا هي ايضا
الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما يطلب
اعراضها الذاتية وذلك لانا ايضا انما يطلب اعراضا ذاتية
لامور هي اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان
وليست المثل على احد الحكمين فليست الصور والمثل
والمفارقة اذن داخلة في موضوعات البراهين ولا
في مباديها بوجه المقالة الثانية وهي مشتملة على تسعة فصول
الاولى في المبادى والمسايل المناسبة وغير المناسبة وكيف
يقع في العلوم الثاني في اختلاف العلوم الرياضية
وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة
عن الغلط وغيرها غير بعيد منه وبيان اختلاف ماذكر
في التحليل والتركيب الثالث في استيناف القول على
برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود و
اختلافهما في علم وفي علمين الرابع في فضيلة بعض
الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال
الخامس في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعاني وكيف

يكتسب

١٠١

يكتسب فى المعقولات وذكر المفردات وفى التركيب الاعم منها
كيف ينتهى اليه التحليل القياسات السادس فى احكام
ما قيل فى التعليم الاول من تناهى اجزاء القياسات واوسط
الموجب والسالب السابع فى البرهان الكلى والموجب
والمستقيم كل افضل من مقابله الثامن فى معاودة
ذكر اختلاف العلوم واتفاقها فى المبادى والموضوعات
التاسع فى حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما
وفى تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة
والحكمة فى المبادى والمسايل المناسبة
وغير المناسبة وكيف يقع فى العلوم المبادى الواجب
قبولها وخصوصا المبدا الاول والذى منه يتشعب كلها
اعنى قولنا ان كل شى اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان
يصدق عليه السالبة ليس يوضع فى العلوم وضعا بالفعل
الا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين بل انما يوضع فيها
على ما قيل فى التعليم الاول على وجوه ثلثة وجه بحسب ان
يعتبر فى تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله فى
النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة

لا يجوز لن يصدق سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان يكون
موجبة ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد
وانما ولن لم يلفظ به بالفعل لانه بعد اذ هو موجب
فليس بسالب واذ هو سالب فليس بموجب البتة و
لن السلب والايجاب لا يجتمعان ولن كل شيء يصدق
فيه احدهما فلا يحتاج الى التصريح به وانما يكون هذه القوة
في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى والاصغر الى الاكبر
في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت قلت في الاكبر
مثلا فكل انسان حيوان اضمرت وليس ليس بحيوان و
انتجت لن الكاتب حيوان واضمرت وليس ليس بحيوان
وبالجملة ما جعل موضوعا بحكم محمول فليس موضوعا لمقابلة
واما من جهة المحمول فليس يسمى هذا حتى يكون الحيوان في
القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان
او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا
على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز
ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض ولا
يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض

وهذا

فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يقع في الخلف اثنان كا ع
قولنا ان اب ليس صادقا وقولنا ليس اب صادق فيكون
هذا المبدا الذي نحن في ذكره مضمرا و قوته قوة الكبرى كانه
يقول بعد قوله ذلك لان كل شي اما ان يصدق عليه الموجب
او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا فانه
ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدا على انه نافع في تكميل مقدمة
كما في الاول ولا في تكميل قياس كما في الثاني بل بان يخصص اما
موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار
اما مباين واما مشارك فتاخذ فيه بدل الشي شيا ما خاصا
بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا ما خاصا
بالصناعة وهو المشارك وبدل السالب سالبا ما خاصا
بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تاخذ هذا
المبدا بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم بل بحيث ينفع في
ذلك العلم خاصة فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامية
الواجب قبولها تشترك العلوم فيها لا على انها ما فيه البيان
او الموضوعات او له البيان واياه يبين ومن المسائل بل
على انها من الذي منه البيان والجدل يستعملها من جهة

يخصص محمد

ان كل واحد مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك كل علم في المسايل
كما يشارك في المبادي الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات
فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود النظر في شيء
من الوجود وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من
الموضوعات والمبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس بمحدود
النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث
عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه
واما بيان انه ليس بمحدود النظر في المسايل وذلك من
وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسايل الذاتية بالموضوع
التي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي الغريبة ايضا مثل انه
ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا وكذا
بل هو احسن من المستدير او ليس وهل مضلع المستدير او ليس
والثاني لانه قد ينفق ان ينصر الضدين والنقيضين معا
بقياسين في وقتين من المشهورات كل واحد منهما جدلي
على ما ستعرفه حيث يتكلم في الجدل فتارة يقيس من
المشهورات ان النفس لا تموت وتارة يقيس فيها ان النفس
تموت واما بيان انه ليس ايضا محدود النظر في المبادي

هل

فذلك

فذلك من جهتين احدهما انه لا ياتي بالمبادي الذاتية بالتزيل
كيف اتفق والثاني انه ياخذ المبادي الاولية والصادقة
والمشهورة التي ليست بصادقة وما يتسلم من المخاطب
وقد يحمل كل واحد من متقابلين مبدا القياس ... ذلك
في وقت وهذا في وقت ... على ما علمت وا... ان
فانه محدود الموضوع ومحدود المسئلة التي يبينه وينصره
ومحدود المبادي التي منها يبين ويكاد ان يكون الحق هو انه
ليس في العلوم مسئلة عن طرفي النقيض وذلك ان السوال النافع
عنهما بالحقيقة هو ان يتكافى في تسليم الطرفين معا عند السايل
فانهما كان جاز واستمر في عقد قياسه والقياس البرهاني
اذا سلم له الواحد المعين النافع له في عقد قياسه انتفع
به وان سلم مقابله سكت ولا يمكنه الاستمرار فلا يكون
بسوال الرح فائدة اذ كان انما ينفع بالواحد فيجب ان ياخذه
اخذا من غير مسئلة ولكن قد يقع مسئلة علمية على وجهين
احدهما يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم
انه هو الحق وانه لا يتعداه المجيب او المخاطب وانما على سبيل
التقرير والتقييد لا على سبيل المسائل الجدلية والثانية في

المخاطبات الامتحانية التي يكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم
اي طرفي النقيض كان على ما استعمله والمسئلة الامتحانية
فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية
من جهة ان مبادیها مناسبة وليست علمية من جهة
ان الغرض فيها ليس اثبات علم فلذلك اذا حققت لم يكن
مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة
محدودة وليس كل سوال هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا
ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا
انما هي اما من مقدمة صحت وبانت بالطرق الهندسية
ويراد ان يبان بها غيرها فيكون عن مبدا خاص بالمطلوب
واما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة
فيبين بها المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة
وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان يكون منظرية خاصية
بين فيها او يكون هندسية وهي مبدا العلم المناظر فان مبادیه
من الهندسية فيكون مسائل هندسية هي مبادی مناظرية
ومن وجه مسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك حتى يكون
مطالب هندسية هي ايضا مسائل هندسية فذلك بوجهين

مختلفين اما المبادي فانها مسايل هندسية لانها في نفسها مسايل
وهي هندسية لانها نافعة في الهندسة فيكون المسايل النافعة
في الهندسة مسايل هندسية واما المطالب فهي مسايل هندسية
بمعنى انها مسايل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع من
التعليم الاول على وجه اخر وهو ان يكون المسئلة من وجه
هندسية على انها مبدا مثلا للمناظر فهي من المناظر وليست
مناظرية بل هندسية ويكون المسئلة من وجه اخر هندسية
اذا كانت هندسية صرفة غير مضافة الى علم اخر وهذا
التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين تباين يفترقان به
بل انما يعني بالمسئلة ههنا لا المطلوب بل المسئلة التي توخذ
مقدمة فمن ذلك ما لا يتم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك
ما من شانه ان يبين في ذلك العلم ويبين بغيره ايضا
فالمبادي مسايل هندسية اي مسايل نافعة في الهندسة
والمطالب مسايل هندسية اي مسايل من الهندسة وليس
كونهما مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا من حيث هما نافعان
في مطالب اخر من الهندسة لا يختلفان ولذا حققت اعتبار
معنى المسئلة ولا يجوز ان يكون المبدا مسئلة من العلم الذي

هو مبدا فيه لان المسئلة فى علم ما جزء من ذلك العلم يكتسب بمبادئه
والمسايل متميزة عن المبادى وليس احد من اصحاب العلوم
يمكنه ان يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه فالمهندس
من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظرى
من جهة ما هو مناظرى كذلك فان تكلف المناظر ذلك فى مباديه
فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين مباديه
وان تكلف المهندس ذلك فى مباديه فقد صار فيلسوفا
ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مباديه ومبادى
جميع العلوم يبين فى علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس
ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه فكذلك لا كلام
له مع من ينافض مباديه ولا كلام له مع من لا يبتنى على مباديه
ولا ايضا يلزمه ان يجيب عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان
مهندسا ان يجيب عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب
علم ما ان يعرف عما ذا يجيب وعلى السائل ان يعرف
عن مبادئ ما ذا يسئل فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس
فى امور هندسية مبنية على مبادى الهندسة فهو مصيب
والا فليس بمصيب ولا ايضا مطلوبه يكتشف فى الهندسة بالذات

يبنى

ماذا

بل عرض بالعرض وكذلك المجيب المهندس فلا كلام له مع من ليس بمهندس
فان كليهما يضل ويجري مجرى ردي المأخذ ثم لان المسئلة التي
ليست علمية ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما
ان يكون بالجملة خارجا عن ذلك العلم والاخر ان يكون بوجه ما داخله
فيه مثال الاول ان انسانا سأل مهندسا عن الاضداد هل
علمها واحد فقد سأل مسئلة من حقوق الفلسفة الاولى او عن عددين
هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين مربع فقد
سأل مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والاربعة
متفقان فقد سأل مسئلة تأليفية فأي هؤلاء سأل في الهندسة
كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل بعدا
كان جهله غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطأ والجهل
المطلق على ما نوضح بعد في موضعه فكل خطأ جهل وليس
كل جهل خطأ ولو ان انسانا سأل على سبيل التعنت هل خطان
وقع عليهما خط يصير الزاويتان اللتان بالتبادل متساويتين
يلتقيان او ظن في نفسه انهما يلتقيان لم تكن هذه المسئلة
تعتبر هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا
هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي يقع على وجهين

احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا
ان النقطة لا وزن لها ولا نهاية لها ولون اللون غير مسموع والثاني
بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي من شانه
ان يتحرك انه ليس بمتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والطرف
الغير الهندسي على الوجه الاول هي التي لا يكون في قوة
حدودها ان يكون هندسية او يصير بحمل ما هندسية
مثل قولنا ان طرفي الدبي بالكل والاربعة متفقان او غير
متفقين ايهما كان خطأ فان هذه الحدود لا يمكن ان يرد
الى مسئلة هندسية او طرف هندسي فان ازيل حالها الذي
هو الايجاب الى السلب فليس في قوة حدود هذه المقدمة
ان يصير هندسية واما على الوجه الثاني فهو ان لا يكون
هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة نسبة ردية و
ان كانت هندسية من وجه لكون حدودها بالقوة هندسية
وان كانت ليست بالفعل الا ان تلك الحدود اذا حفظت
وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية بينهما الى نسبة سلبية
فقيل مثلا ان الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان
صارت المسئلة ح هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية

١٠٦

وبالفعل مضارة للهندسة ولما كانت الاضداد انما ينسب
الى موضوع واحد وجنس اخر واحد فلا باس ان يتوقى
من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية او طبيعية
في اختلاف العلوم الرياضية وغير
الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة عن
الغلط وغيرها غير بعيد منه وبيان اختلاف ما ذكرنا
في التحليل والتركيب ان الجهل المضار للعلم وهو الذي
ليس انما يعدم مع العلم فقط بل ان يقتصد ويرى صورة
مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي
اللاعلمي واللاهندسي قل ما يقع في التعاليم وذلك لان
هذا الجهل انما يقع لاسباب واظهرها امران احدهما التباس
مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط
فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا
في المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال التاليف
وتشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل الموجبتين
في الشكل الثاني وما اشبه ذلك فاما الاول فانه مما لا يقع
في التعليميات فان الفاظ الهندسيات معلومة المعاني

بالتحصيل فلا يوهم غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ منها
معنى مفهوم بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد
ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الجليات فكما يفهم في العقل
للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال فيثبت خياله حقيقة
ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه فح يكون
الحد الاوسط مضاعفا اي واحدا بعينه يوجد مرتين بسببين
معلومين فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل
خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل يكون الفاظها في اكثر الامر
مشتركة والمعنى العقلي باطن غائر في النفس وغير معاون
للخيال ملايم لذلك المعنى يثبته ويحفظه في الذهن بل ربما
كان الخيال اللايح منه في الذهن مكان مناسبا للمعنى والغرض
لمعنى اخر فيزيغ الذهن عن الغرض الى الخيال والخيال فيما سوى
التعليميات في اكثر الامر مضل وفي التعليميات هاد مرشد ولذلك
ما صارت المسائل الرياضية يصعب تعليمها الا بان يشكل
اشكالا محسوسة معلمة بحروف ليكون ذلك معونة للخيال و
تقوية او كان لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم
الاخرى واما في العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها

من قبل

بعلك

لخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة زاغ
الذهن ونحص لجدل ان وحدانية معنى اللفظ المستعمل
فيه قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان
بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل
اكثر مثل استعمال لفظ السور في الجدل ولفظ الدائرة فان لفظ
الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة
مالم يرسم فيكاد يقع عنده ان الدايرة للشكل والشعر الدائر
الاجزاء بعضه على بعض والبيان الدوري مفهوم لفظ
الدائرة في جميعها قريب من مفهوم اللفظ من المتواطي
فيشكل صدق قول القايل كل دايرة شكل وربما ظن انه
ليس كل دائرة بشكل فيكون مثل هذا سببا لغلط عظيما الا ان
يرسم ويميز ذلك ولما كان وقوع اسم الدايرة وما اشبه
الدايرة على امثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد وجب
ان يكون قولنا كل دايرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض
هذه المعاني دون بعض الا ان يمكن ان تكون معنى بة واحدة
ووجب ان لا يناقض قول القايل جدليا كان يستقري
او غير جدلي ان كل دايرة شكل كانه يحمل الدائرة بحسب المشهور

لفظا مشتركا ومناقضة بان يقول ان الدايرة الشعرية ليست
بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها ومناقضة بالقياس
الى غيرها وما لم يصر اولا مقدمة في نفسها لم يصلح لان يصير
مناقضة لغيرها ولا يكون الكلمة مقدمة وليس معنى الداير
فيها يحصل فاذا حصل معناها وحصل معنى قول القايل كل
دايرة شكل لم يكن هذه مناقضة بل انما بطن انها مناقضة
على احد الوجهين الذين بهما لا يكون في الحقيقة مقدمة
اذ كان اما ان تصير هذه المناقضة غير مقدمة للجهل
الكاين بمعنى موضوعها الذي هو الداير بان لا يفهم
لموضوعها معنى واما ان تصير غير مقدمة بان يكون قد
اخذ موضوعها وهو الدايرة في قولهم كل دايرة شكل
على كل ما يسمى داير لا كل ما له معنى الداير وكلاهما
امران يمتنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة
مقدمة صحيحة في انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها
مقدمة فما لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة
ولا مناقضة ولنرجع الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه
الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول ان العلوم

الرياضية انما تستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروبه
الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني فلا يقع فيه مغالطة
بتاليف القياس الا في الندرة النادرة جدا واما الجدل فكثيرا
تستعمل فيه قياسا غير منتج سهوا واخذا الا انه يتصرف في الاشكال
وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا التاليف
الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل
في الجدل كمن يريد منهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الاضعاف
في النسبة بان يقول النار سريعة التولد والتزيد وكثيرة الاضعاف
في النسبة سريعة التولد والتزيد فينتج ان النار كثيرة الاضعاف
في النسبة فان هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة ولكن كانت
قد تعد منتجة في الظن وانما يمكن ان يصح لها النتيجة في بعض المواضع
بسبب المادة اذا كانت المقدمتين متساويتين الموضوع والمحمول
فيمكن ان يعكس كبراها كلية فيرجع الى الشكل الاول والجدل
والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس وذلك لان
في التعاليم يوخذ محمولات مسايلها من الحدود وما يلزم
من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي تعرض للاشياء
لذاتها ومن جهة ما هي من حيث لها حدودها

وكلها محدودة محصورة ومعلومة واكثرها منعكس فاذا كان
مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس
طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة وهي
لواحق محدودة ومعلومة فنصاب عن كثب فيكون
سبيل التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس
التحليل فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لان ما هو على عكس
سهل سهل وبطريق التركيب تبين جودة من مسئلة من
غير ان يخلو ابدا بمقدمة ذات وسط ويتجاوز زواغها
الا بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون التزيد
فيها تزيدا محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف
في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط
يكون امورا كثيرة متشوشة فانها يكون امورا عرضية
وذاتية ويكون من العرضيات صادقة وكاذبة وعدلا يكون
مشهورة فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها
وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق
بل وفي الصادقة منها الا انها قد يسهل تركها اذا كانت
مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لكانت سهلة

من وجه واحد وهو انها كانت يكون مقتصرة على الصادقات
واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل لما صعب صعب عكسه
وهو التركيب لان التركيب منه ليس يكون على تاليف مستقيم
يبتدئ من غير ذوات اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون
كيف اتفق وباي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب
في الجدل فجعل ما يثبته الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة
بيان بها فيه في مجال له آخر فتضاعف التركيب
وربما دفع ذلك في بعض مقدمات الجدلي التي ان سلمت
تعقد فيها عقد القياس وان لم يسلم رجع من التركيب
الى التحليل فيتحلل التركيب مواضع التحليل وهي المواضع
المباحثة عما لا يسلم ويطلب له حد اوسط من اخرى
وهذا هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ثالثا ففي
التركيب وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه يعني به ان يزيد
البرهان التعليمي من جهة انه يتزيد لا بالتوسط على ما
بينا بل بان يضاف حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف
فيبدي برهانا على شيء منقطع عن الاول كما فصل او قليد
حتى اشتغل وبين وابا حول خط قايم على خط ومثلا ان يكون

التركيب نور

في نغر

تبين اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود متوسط
انه عدد ذو كم ثم سيبين ايضا ان الزوج كذلك فلا يكون قد اتم
بل عدل ومن احب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين
كرر الفرد في اوسط احدهما والزوج في الاخر ويمكن
ان يفهم انه يعني به التزيد الجدلي فيكون كانه يقول الان
التزيد في نتاج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة
فقط بل تارة يتزيد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب
فيداخل في اوساط المقدمات نتائج اخر انواعا كثيرة
من المداخلة مثل انه يجعل الحد الاكبر شيا واحدا مثلا
والحدين الاخرين مختلفين فيقول ان كل عدد فرد
هو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد ذو
كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير متناه فينتج ان
العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير محدود
ولا متناه ونقول ايضا العدد الزوج وهو الاصغر عدد
زوج ذو كم وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه
او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياسا اخر مشاركا
للقياس الاول لا في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يحول

هذا الى جانب اخر في تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا
ان يفهم هذا انه يريد به جانب الجدل لستين لان اكثر
قياساته على هذه السبيل ونقل في البراهين هذا وفي التعليمات
لانهما منعكسه الحدود ولان هذا المثال يليق بالجدل من
من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين
وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير
هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان
اكثر تصرفا واكثر شعب تصرف فانه اقل شايع فان الجدل
لا يستقل الى الكلام في جميع المسايل فانه لا يفي لمن بذلك
مشهورا انه ومايبني عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى
قياس حاضر مما كان تبين مثلا بالف وسط لا يمكنه ان يجيزه
ولا ايضا ينتفع في جدله ببيان شي يحتاج الى اوساط كثيرة
جدا لا يفي المخاطب بايرادها كلها وقت المجادلة والقياس
واما البرهان فلا يرى باسا في ان يكون مطلوبه انما يتوصل
اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهو يمعن في التركيب على
الاستقامة ولا يرى باسا في العدد وايضا عن اوساط
وحدود تصغر الى غيرها الا ان له مدة فراغ وقد وطن

نفسه على التعب ... فاستيناف القول على برهان

لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما

في علم وفي علمين وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق

بين برهان ان وبين برهان لم وكيف يكون على شيء واحد

برهان ان وبرهان لم وبقي ان نحاذي بكلامنا ما قيل في

التعليم الاول فنقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان و

برهان لم على وجهين احدهما ان يكون الوسط واحدا

بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد وفيت فيه

العلة الاولى اى القريبة للامر الموجبة له لذاته ويكون هذه

العلة قد وفيت في الاخر فتشترك القياسات في ان كل واحد

منهما اعطى العلة للامر ويفترقان في شيئين احدهما ان

احد القياسين اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة

والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة يحتاج

الى متوسط وهو العلة القريبة والمعلول القريب فلذلك

لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة

الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد

واما الوجه الثاني فانه لا يكون قد اعطى في كلي القياسين منهما

علة

علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس بعلة
اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الاخير
من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخير كلمع
الكواكب الذي هو معلول البعد وهو ما ينعكس على العلة
وهي بعد ومثل هيئة تزايد ضوء القمر الذي هو معلول
كريته وهو مما ينعكس على العلة وهي كريته او كان
ما ليس ايضا معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات الهالة
على هجوم المطر عن السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا
كان يمكن ان يكون معلول منعكس او علامة منعكسة ولن
لم يجب ذلك فربما لم يكن اللمع منعكسا بل كان اعم مثل
اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان اخص مثل
تدخين عن النار وكل العلامة على ما علمت فبين انه
يمكن ان يبين باللمع العلة وبالعلامة ذو العلامة ويمكن
ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف
وان كان الاعرف نسبة اللمع او العلامة الى الحد الاصغر
كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان
ذلك وجها من وجوه هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب

المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل مضيء غير لامع فهو قريب فالكواكب
المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضيء
لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد
من اللمع وعدمه سبب ومعلول لذلك للبعد وهذا للقرب وكذلك
قولك القمر يتزيد ضوؤه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوؤه
كذا وكذا فهو كري فالقمر كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول
الاكبر فهذه امثلة الضرب الثاني من برهان ان فلولا ان هذه
الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى فكان
القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللامع
والكرية اعرف للقمر من حيث قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل
هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان الكواكب المتحيرة قريبة
الضوء وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كري وكل
كري فانه يقبل الضوء هكذا وكان هذا برهان لم على انه
يجوز ان يعلم اولا الان باللمع ثم ينقلب فيعلم اللم بالعلة
فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم البتة
واما البيان الثاني فلم يطلب فيه ان البتة فيكون بدلا قريبا
من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المط في اشكال

هذه

١١٢

هذه المواد المنعكسة يمكن في علم واحد ان يعلم ان

حتى في اولا ثم يعلم لم صح في ثانيا من مواد باعيانها

مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله

ان يعلم بالعلم الرصدي ان القمر كري الشكل لانه يستفي

كذا وكذا فيكون هذا مخروطا ثم يعرف من علم الطبيعي

لم الاجرام السماوية يجب ان يختص بالاشكال الكرية

من جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا ثم يتبين فلذلك

ما صار ينتشكل على هذا الشكل الذي انت غير شاك به في

انيته وتجهل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر .

وذلك لانه قد يمكن ان يكون لشي واحد معلولات

ولوازم بعضها رتبته لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكون

معلولي شي واحد ويكون منعكسة عليه ويكون له ايضا علل

ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم

لموضوع ما اعرف من وجود الشي له ووجود تلك العلل ايضا

لذلك الموضوع اعرف من وجود الشي له فان جعل الحد

الاوسط من العلل كان برهان لم وان جعل معلول من اللوازم

والمعلولات كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد

ذا ٢ يكون معلولات لشي و.

من وجهين ما نحن فيه مديا قد انشعب الى وجهين

احدهما الوجه الذي يكون مواده مشتركا فيها للامرين

ولكون بحري الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه

الذي يكون مواده مختلفا فيها واخذ احد المختلفين الذي

ليس هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ

ثانيهما الذي هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان

ولما فعلى هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع

حتى يكون الان واللم لشى واحد والذي يفسره قوم اخرون

وجه يكون فيه الان لشى واللم لشى اخر ولنرجع الى

تفصيل القسم الذي لا يكون في احد قياسيه علة قريبة

ويكون في الثاني علة قريبة واما الذي لا يكون فيه علة

قريبة فقد قيل في التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا في

الاشياء التي يوضع الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان

على اللم هو اذا كان اخبر بالعلة نفسها فان لم يخبر بها

نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان وانما يعني بالعلة

العلة القريبة لكن قوله الاشياء التي يوضع فيها الاوسط خارجا

يحتمل معنيين احدهما انه لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل

الاول

الاول بل على نحو ترتيب الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون
لا يعطى العلة القريبة فيه كما يقول في الشكل الثاني ان الجدار
لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان فهذا الثاني بل
اظهر ويكون ايمانا الى الشكل الثاني لانه كما علمت اولى
بالسبب وهذا يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان
قد يقع في الموجبة واما التفسير وهو الاصوب ولانه لم يكن
الاظهر فهو انه يعني بالاوسط في القياس والوجود
جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى
وضعه خارجا انه لا يكون قد رتب في اجزاء القياس
بل ترك من خارج فان الجدار في مثالنا المذكور ليس
علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل
ما ترك خارجا وهو كونه غير ذي رية فانه اذا كان
للايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة السلب
وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة فمقابل
تلك العلة علة الايجاب ولو كان علة انه لا يتنفس
كونه ليس بحيوان كان علة انه يتنفس كونه حيوانا
وليس كذلك فانه من الحيوان ما لا يتنفس فهو كل ليس علة

الثاني ٣
١٠

انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس
وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من غير المتنفسات
ما هو حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو
وجود الرية وعلة عدم التنفس اعم من عدم الحيواة
وهو عدم الرية لكن قوما اشتد تكلفهم دقة الكلام
والتقرير والتعدي بر قتة فيه بينا عدون عن العلل
القريبة الى البعيدة كالذي قيل ان بلاد الصقالبة ليس
فيها زمار اذ ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها خمور
لكان عسى قد ادبت العلة القريبة في الاغنا عن
المطربين ولكن اعطى علة العلة فلم يوضح المقصود
ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يمكن ان يكون
هذا في الاكثر في علمين اذا كان احدهما تحت الاخر
بمنزلة علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الحيل عند علم
المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد
وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم ان احكام علم
الهيئة فان هذه العلوم يكاد الذي يكون الاعلى والاسفل
منهما متواطي للاسم وانما قيل يكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك

لان

لان العلمين من هذين ينسبان الى شئ واحد من وجه
فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام
والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم اصحاب الملاحم
فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف
اللحون التعليمي وتاليف اللحون الصناعي السماعي كلاهما
ينظران في حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة
ينظران في اشكال وخطوط ومقادير وكذلك علم الحيل
وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق فلهذا
الاشتراك الذي لها يشبه المتواطية ولكن ليست
بالحقيقة متواطية لنسبتين احدهما العلمين في
بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكا
تاما فان علم الموسيقى ينظر في حال عدد ما بحال وهو
عدد وقع في نغم وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال
وهي مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب ينظر
في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في
المقادير على الاطلاق والوجه الثاني انهما وان اشتركا
في المنظور فيه واستقرت نسبتهما اليه من جهة

لسببين

كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة مقابل
لبعضها اولا ولبعضها اخرا وهذا يمنع التواطؤ اصرف
وان اشتركت اشياء في المعنى اذ الامر بينهما وفيه بل اختلفت
بالتقدم والتاخر و الاستحقاق والنقصان والزيادة
كما تبين لك من قبل ولما كادت يكون هذه من المتواطئة
اسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فيشاركه
بوجه ما في المسايل لكن اختلفت فالعلم الاعلى
معطو اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما كنا نحن
انفسنا اوضحناه في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم
بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب
التعاليم معناه وان العلم بان هو للمساح والعلم
بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمتدرب في صناعة
الموسيقى العملية والعلم بلم هو لصاحب علم التاليف
التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام الذي قيل في التعليم
الاول وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم
التسبب وكثيرا ما لا يحسنون بالجزئيات ولا يشعرون
بها على ما هي عليها وكثيرا ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقى

بعد الذي بالاربعة او الطنينية او غير ذلك الابعاد
المتفقة فلا يحس به ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم
السبب في اتفاقهما لان عنايته بالامر الكلي لا الامر الجزئي
وعنايته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم لا التي تحصل
في المادة بالطبع او الصناعة فان المقادير والمسموعات
وان كانت لا تكون الا في المادة فان المهندس
ينزعها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجود
في مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو
الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزء
من علم ما تحت علم آخر لا كله مثل ان النظر في الهالة
والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنة من
انعكاس البصر الى نيّر او ملوّن غير املس صيقل جزء
من العلم الطبيعي وموضع تحت علم المناظر ثم تحت
علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في
الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقدم
من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه الكواكب
او يرى عليه اكر التدوير في ابعادها البعيدة او

من وسط الارض وزوايا الخرافات المنظو جزؤ من علم

المجسطي وواقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعا

تحته فههنا ايضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند

الطبيعي ان القوس هي هكذا وهكذا بسبب كذا سببا

غير محصل ولا مقرب وعند المناظري انه لم هو بالسبب

المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه

قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزؤ ما معين منه

تحت علم اخر بل مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض

غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا

العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال

فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب به

مخصصا مهيا لالزام عارض ذاتي ولو لم يجعل مخصصا

ما الزم عارضا ذاتيا على ما اوضحناه فيكون برهانه

المعطي اللم لا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض

الغريب فالطب يحكم ان الجراحات المستديرة بطيئة

الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حتى يقول

ان الدائرة اوسع الاشكال احاطة وقد يمكن ان

يعرض

يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والهندسي فيبين ان
الانهمال بحركة الى الوسط فاذا كانت زوايته تقبل
جهة الحركة فيسهل الانقلاب واذا لم يكن زاوية كانت
الحركة في جميع المحيط معا وتقاربت الاجزاء وابطا
الانهمال وقد اوردوا في الشروح مثالا لما يكون
برهانه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى
من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط
البصري اذا بعد فني وعلة ذلك معرفة المهندس من قبل
معرفته بان الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين
ملتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب
ان يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين
ببرهانين مختلفين واما الذي اوردوه ان صح
فيكون مما يوضع في المناظر وضعا لانما يبرهن عليه
فيه نعم لو عنوا ان امرا ما اذا كان مما يبرهن بهذه
المقدمة في العلم المناظري وهي غير معطاة العلة
فانما تبين مما لم يتحقق بعد فلا يكون بيانه برهان
لم واذا وقع الى المهندس صار ذلك برهان لم كان

له وجد على ان هذا المثال ردي جدا وبالعكس من الواجب
لان الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها
عند المبصر وهنالك لا التقا البتة بل كلما اعمق كان
التباين اكثر فهذه الاشيا بما قبلت في التعليم الاول
وفي الشروح وقد كان وعد التعليم الاول ان
يريناقياسين على ان ولم في علمين مختلفين
وهذه الامثلة التي اوردت في انجاز ذلك الموعد
كلها وما اخذ من التفاسير لها انما يرينا امرين احدهما
ان يكون اللم معلوما بقياس والان ماخوذا بالحس
والثاني ان يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فان
هذه الامثلة اما لن يرينا قياسين على مختلفين
واما ان يرينا امرين احدهما قياس والاخر غير
قياس والذي اظنه حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول
لم يعن بقوله بحيث الامر ان يكون حاسا بالنتيجة والمط
بل يكون عنده مقدمات ماخوذة من الحس ينتج المط
انه دون لم هو فان اصحاب العلم العمل لهم مقاييس
عن مقدمات تجربية وامتحانية وبينهم مجاورة في

الصنوبرة الحادة

وعيد

ايضا

اثبات وتبكيت مبنية على ذلك مثلا كما يقول صاحب
التاليف السماعي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه
النغمة من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة
الفلانية كذا فيكون مقدمات حسية بنى منها بحجة حسية
بين بها ان شيا كذا وكذا ويقول صاحب صناعة الملاحة
ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان
كوكب كذا بعد لم يشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي ان
هذه القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست
على الافق فيكون اما اولئك فقد اخذوا المقدمات امتحانية
واما هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير
بينة له بالعلة القريبة فان كون الشمس على الافق ليس
علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطعة القوس
على الافق بل انما بيان مقدمته بالعلة القريبة في علم
المناظر فيكون معنى امتثال المعلم الاول على هذا الوجه
في فضيلة بعض الاشكال على بعض
وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال قد بين
المعلم الاول ان الشكل الاول اوضح الاشكال واكثرها

افادة لليقين لوجوه ثلثة اولها ان العلوم التعاليمية
انما يستعمل هذا الشكل في تاليفات براهينها ويكاد كل علم
يعطى في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل في
الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة
موجودة للحد الاصغر فيوجبه له المعلول فان هذا هو تاليف
الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة للاصغر وتبع
المع فيه العلة ولو كان البيان البرهاني الايجاب الكلي فلا يتم
الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل
الثاني ولكن يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر
يكون اعطى العلة وحمل حملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول
تابعا للعلة في الوجود له بل حرف فجعل المع متبوعا والعلة
تابعة بعاله فلا يكون العلة قد جرت معلولها بالقصد الاول
وفي الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك بالقصد الاول
واما الشكل الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت
فيه للحد الاصغر بل يكون الحد الاصغر اوجد للعلة التي
يتبعها معلول فيكون العلة لم يجر المعلول بالقصد الاول
انما الشكل الاول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم تتبع المعلول

يحصل خ ل

علته فهذا بالحقيقة هو الذى بالفعل برهان لم وساير
ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثانى ان العلم بما هو
وهو الحد ان امكن ان ينال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل
وسنوضح بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن
اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب كلى والشكل الثانى
لا ينتج موجبا والثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث
فهو ان الشكل الاول قياس كلى كامل بين القياسية بنفسه
والشكلان الاخران انما تبين انهما قياسان بالرد اليه
اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه يرد اليه بوجه
فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التى لا واسطة
لها والى التى تجب الاول القياسى الذى لا وسط له فاجتمع
عدم الوسط فى الوجهين جميعا وههنا وجوه من الفضيلة
للشكل الاول من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية
لا يمكن بغيره لانه لا بد فى كل قياس من موجبة كلية و
الموجبة لا تنحل الى مقدماتها التى انتجها بالشكل الثانى
والكلية لا تنحل اليها بالشكل الثالث ووجه اخر ان
المطالب التى يرهانيه يراد فيها اقتضى العلم ومعرفة ما للشئ

ردا نخ
صار نخ
انتجه نخ
ومعرفته نخ

بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئ فليس به
علم مستقصى لان قولك بعض ج ب مجهول انه اي بعض
هو فاذا عينته وعرفته وكان مثلاً البعض الذي هو
د ب عاد الى الكلية فصار كل د ب واما السالب
فانه يعرف من التشابه وهذا امر غير ذاتي و
بغير نهاية الا ان يومى ے صمن السلب الى معنى ليس
ساذج السلب فيكون قوته قوة الموجبة المعين ولذلك
وبكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة
كبرهان العلم الاول على ان الفلك لا ضد له فاذن النظر
الذاتي المستقصى هو الموجب الكلي وهو مما ينال بالشكل
الاول وقد بقى الشكل الاول من العصابل ان هيئته هيئة
قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة فهذا
او صحنا ان ذلك كيف يكون وكان قابلا بتشكك على المعلم
الاول في هذا الموضع اذ ذكر انه تحليل القياسات من الشكلين
الاخرين الى المقدمات غير ذات وسط في الشكل
الاول ان السالبة كيف يكون لها تحليل الى المقدمات
غير ذات وسط فان المقدمات التي ينحل اليها السالب

يكفي خرا

فلابد فيها من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات
وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط اما الموجبة
التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون المحمول فيها
اولا لشيء هو علة لوجود الموضوع فالسالب كيف يكون
فقد انه للوسط ليت [illegible] فعال انه كالان الموجبة
قد يكون بعين انقطاع اي بحيث لا يقتضي حمل محمولها
على موضوعها شيئا متوسطا بقطع بحا ورتبتها فيكون
هو اولا للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بعين انقطاع
اي بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا
اخر غير سلب محمولها اولا ذهو موجود الموضوع و
لان السلب الكلي منعكس وخصوصا في الضروريات
الذاتيات فمتى وجد لاحد الحدين شيء محمول عليه
ليس محمولا على الاخر ولو لم يكن اولم يسبق ولا الى الذهن
وجود شيء للاخر محمول عليه ليس للاول اوكان يوجد
لكل واحد منهما شيء يخصه او اشياء فيكون في كل رتبة
شيء او اشياء خاصة بساوي ذلك الحد وكانت الرتبتا
تنتا فيين ليس في احدهما شيء يدخل في الجملة الاخرى

ارى

وسط

وذلك هو ترتيب الشكل الثاني
ويكون ذلك الشيء وسطا
للحدين الاصغر والاكبر ويكون
سلب الاكبر عن الاصغر الذي
هو النتيجة من قياس واحد
لوحدة الوسط بخلاف ما لو كان
للاكبر ايضا محمول السلب عن الاصغر

فان المحمول على احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون
سلبهما ايهما شئت عن الاخر بقياس فان كان المحمول
الموجب انما هو في جانب احد الحدين فقط كان
ذلك بقياس واحد لا غير مثلا ان كان كل اج ولا شئ
من ب ج او كل ب ج ولا شئ من اج وان كان المحمول
الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين
كان بقياسين مثلا ان كان ا و د و ج طبقة متساوية
و ج ط يحمل عليها ويساويها و ب و ه و ز طبقة متساوية
و ح يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيئا من هذه
الطبقة لا يحمل على شئ من تلك الطبقة فان قيل كل ا ط
ولا شئ من اح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال
ان لم يكن الا او يحمل عليه ط فقط او ب ويحمل عليه ح
فقط لكن العادة في التمثيل جرت بذلك فاذا كان على
احد الحدين محمول خاص حدهما كان السلب بانقطاع
فيجب انه اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحد بها
مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع اي
بلا واسطة فانه اي واسطة احضرت كانت مسلوبة

عن ا ب

عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم يصح واما لفظ الكتاب
في نسختنا فيوهم بدل المحمول الموضوع والاقسام بجملها
وذلك ايضا من وجه يستقيم ولكن النتايج يكون جزئية
فانه اذا كان على كل بعض حكم كان قياس فليس على الكل بلا قياس
وقد وضع كليا بلا انقطاع ويشبه ان يكون هذا معنى ظاهر
النسخة التي عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقايل ان يقول ان
السالبة التي لا وسط لها ان طلبت بهذه الشريطة لم توجد
فانه لا نجد آ و بَ من جدا ورسم ومن اجزائهما ولئن كان
نفس حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا انفصل وبالجملة
ليست الاشياء تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية
التي لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد او ب غير محمول على
احدهما شيء لا يحمل على الاخر فاقول انه عسى ان لا يكون مثل
هذا الوسط اي محمول اتفق ولئن لا يكون القياس كلما لم
وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده
للاصغر والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم
بالاكبر على الاصغر وفي المطلوب السالب يجب ان يكون
وجوده وسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف

من سلب الاكبر عن الاصغر فح يكون وسط وقياس فنسبة
ان يكون المعلم الاول عن محمول الى نسبة الى والوب اعرف
من نسبة ما بينهما هذا وقد علمت لنه جهل ليس صنفا واحدا
بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم فی النفس فقط وهو
لنه لا يكون للنفس رای فی الامر حق ولا صواب وهذا
لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه
ولنه كان قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين
اما على ما ظنه بعضهم ان تكافؤ الحج يوجب هذا الجهل وهذا
خطا بل تكافؤ الحج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه واما انه
يحدثه فليس واما على ما ظنه بعضهم ان الرای الباطل اذا فسد
بحج ولم يتضح بفساده الرای الحق اوجب ذلك ح الجهل
البسيط الذی على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا
ايض ليس بالحقيقة حادثا عن القياس بل بالعرض لان ذلك
انما اوجب بالذات بطلان الرای الفاسد فلما بطل ولم
هناك رای اخر عرض ان بقيت النفس عادة للرای اصلا كما
كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لا يكسب ومن الجهل
ما هو مركب وليس هو عدم فقط بل فيه مع عدم العلم د

١٢١

رأي مضاد له وهو جهل على سبيل القنية والملكة وهو مرض

نفساني وذلك لأن صحة كل شيء إما أن يكون بوجوده على

مزاجه الذاتي وفطرته الأصلية فقط أو لم يكون قد اكتسب

مع ذلك كمالا ثانيا لكن يكون مع وجوده على مزاجه الصحيح

جميلا أو قويا وليس هو في الأرواح من البدن بل وفي النفس

أيضا فإن صحة البدن هي اعتدال المزاج واستواء التركيب

وكمال صحته أن يقترن بهذين الأمرين البدنيين الأمور

التي يستعد البدن بهذين لهما من الجمال والجزالة والقوة

وكذلك صحة النفس على وجهين صحة أولى وهي أن يكون

على فطرتها الأولى ومزاجها مثلا الأصلي فليس فيها معنى

خارج عن الملائم وصحة ثانية وهي أن يحصل لها الزوائد

الكمالية التي يستعد لها بتلك الصحة وهي العلوم الحقيقية

وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا يقتضيه

فطرته يمنع مقتضى فطرته والأفعال التي له بها أثر كان

البدن مريضا كذا النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة الخا[لفة]

لما يجب أن يكون مثبتا على فطرتها الأصلية كانت مريضة

وإنما سمي هذا الجهل مركبا لأن فيه خلاف العلم ومقابله

في نـ

والجزالة نـ

من وجهين احدهما لان النفس خالية عن العلم والثاني ان
مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع
من الجهل قد يقع ابتداءً وادعانا النفس لما غير واجب له
اوسط وقد يقع باكتساب قياسي والكاين باكتساب
قياسي اما الذي يكون فيما الاوايل له او فيما له وسط و
الكاين فيما له وسط اما الذي يكون الحد الاوسط فيه من
الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك
اما الذي يكون الاوسط فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق
بعينه او ليس هو بعينه ولا يخ اما الذي يكون مقابله حقا سالبا
فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان
كليا او يكون مقابله حقا موجبا فيكون هو سالبا ويقع
في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدا بالخداع
الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب ا وكان
بغير انقطاع واخدع فظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية
المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد
يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون
احدها فقط كاذبة واما القسم الاول فاذا كان ج شيئا

لا يحمل على ب ولا يحمل عليه آ فلخذ ان كل ب ج وكل ج آ
انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد لمن ان ب ولا آ ما لا يحمل
ان ح عليه ويجوز ان يتفقا في حد واحد من ذلك والا وجب
ان يخص بعض ذلك بالايجاب طرف واوسط وكذا ان كان
ج انما يحمل على بعض ما هو ب لا على كله وب غير ممكن
ان يكون في كل شيء التبرا ولن يكون في كله شيء التبرا اي
مما يباين ب لان ب امتد منزيلا وسط في كلها فيكون
قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا كاذبة اما بالكل
والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احديهما
فقط صادقة فلا يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا
ان يفرض ا محمولة ولها موضوعان ج وب لكنهما يكون
موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وب وج
لا يحمل احدهما على الاخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل
وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا هو ولن كل ب ا وسوا كان
هذا السلب والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان
هذه المادة لا تنتج الا باطلا فهذا هو اعطاء وجه القياس
الذي يقع عنه غلط في اعتقاد الكلي الموجب ولم يكون الا

فی الشکل الاول واما القیاس الموقع للجهل المرکب بکلی سالب
غیر ذی وسط فیکون فی الشکل الاول عن مقدمتین
کاذبتین فانه اذا کان قیل کل ج ا وکل ب ا بلا وسط
وکان لا شئ من ب ج فقیل کل ب ج ولا شئ من ج ا انتج
لا شئ من ب ا ویمکن ان یکون احدیهما صادقة ایتهما
کانت فلتضع اولا الکبری صادقة ولیکن اج حینئذ
من المسلوبات عن ج والموجبات لب وهما کما
قلنا وهذا ممکن فیجب ان یکون قولنا کل ب ج کاذبا
وهی الصغری فان قیل کل ب ج وهو کذب ولا شئ من
ج ا وهو صدق انتج الکذب ولنضع الصغری صادقة
فانه اذا کان الحق ان کل ب ج وکل ج ا فقیل کل ب ج
ولا شئ من ج ا انتج لا محالة سالبا مضادا للحق وهذه
المادة هی ان یکون ا موجبا لب وج معا وب تحت
ج وج تحت ا او مساو لج لکن الجهل المرکب لا یکون مقدمته غیر ذات
وسط واما فی الشکل الثانی والمقدمتان کاذبتان
بالکل فلا یمکن ذلک لانهما اذا ردا الی الصدق فاوجبت
السالبة وسلبت الموجبة انتجا ذلک بعینه فیکون اذا کانا

اولا

اولا ان کل ب ج ولا شی من اج وکانا کاذبین بالکلیة
نجا لا شیٔ من ب ا فان رد الی الصدق فقیل لا شیٔ
من ب ج وکل اج انتجا ذلک بعینه وهو انه لا شی من ب ا
ولکن ان کان القیاس الکاذب هو انه لا شی من ب ج
وکل اج وکانا کاذبتین بالکلیة وانتجا لا شی من ب ا
فان رد الی الصدق فقیل کل ب ج ولا شی من اج
انتجا ذلک بعینه فاذن سحر هذا القسم صادقة دایما
واما ان کان الکذب بالجزء فممکن ان یقع منه قیاس
الحد عدة علی موجبة غیر منقطعة فانه اذا کان بعض
ب ج وبعض اج وکان کل ب ا فقیل لا شی من ب ج
وکل اج او قیل کل ب ج ولا شیٔ من اج کانت المقدمتان
کاذبتین بالجزء والسحر کاذبة لا محالة وقد یجوز
ان یکون الکذب فی احدهما فقط فانه اذا کان فی
مثال ان کل اج فبین ان کل ب یکون ج لان کل ب ا و
کل اج فان کذب فی هذه فقیل کل اج ولا شی من ب ج
اسحر الکذب وایضا ان کان ج لیس محمولا علی شیٔ
من ا کما من لا شیٔ من اج فیکون لا محالة لا شی من ب ج

فان قيل لا شي من اج وكل ب ج انتج الكذب وايضا كل
كل ب ج كان كذب حينئذ انه لا شي من اج لان
فان قيل كل ب ج ولا شي من اج وهو كذب انتج الكذب
فلنتكلم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية
ذات وسط ولنبدا بما يوجب في موجب كلي ذي وسط
في الشكل الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان
قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين وكان مثلا
كل ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو ان كل ب ا ولما
غلط فيه حتى انتج المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب في
المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم ينتج
ولا ايض يمكن ان يكذب في الصغرى فيصير سالبة فلا ينتج
بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا
في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل وهو الشكل الاول
فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما
اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون محمولا على
كل ب وج موضوعا لا كل ب الا انه مباين لب مثل الانسان
والفرس تحت الحيوان فان كل ب ا كل ج ا فان فرض قبل

كل ب

كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب

ولا شيء من ب ج لان كل ب ج وكل ج ا وهذا لا ينتج البتة

لا لان ج ا

ليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احديهما صادقة

والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا او كانت ب

تحت ا وموضوعة لها وكان ج وب متباينين فاذا قيل

كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا كان صادقا

انتج منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب ا اما مثل ذلك

في الشكل الثاني والاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب

فان الكاذبين في الكل قد بان من امرهما ان نتيجتهما

صادقة لا محالة واما ان كانت احديهما كاذبة في

الكل ايهما كانت امكن ان يقع منه قياس الخدعة

مثل ان يكون كل ب ج وكل ا ج وكل ب ا فان اقترنت

احدى المقدمتين على الصدق وسلبت الاخرى ايهما

كان انتج لا شيء من ب ا وهو كذب وهو احدى المقدمتين

صادقة واما الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج في بعض

ا وفي بعض ب وكل ب ا فاخذ احديهما كان موجبا كليا

والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان في كل ا ج ولا شيء

من ب جا ولا شئ من ا ج وكل ب ج واما قياس الخلف عند
والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب فقد بان
ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبين بما قلنا في ضده
ان الصغرى يجب ان يبقى على ايجابها الذي كان في
القياس الصادق فيبقى صادقا فانما يمكن قلب الكبرى
ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادق صغرى
وكاذب كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب
وبحيث لا ينعقد من نسبته الصادقة الى الطرفين
قياس منتج للحق فيمكن ان يكذبا في قياس الخلف معا ويمكن
ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن الكبرى وحدها
فانه ان كان ج ا وكان لا شئ من ب ج ولا شئ من ب ا
فان قيل كل ب ج ولنكن كاذبا وكل ج ا وكان
صادقا فانتج كاذبا وهو ان كل ب ا وان كان لا شئ
من ج ا هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شئ
من ب وج ا ويمكن ان لا يكون شئ من ب ج فان
كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا فكان باطلا وكان
كليا في بطلانه كان انتج باطلا من مناسب واما

ان كان

١٢٥

ان كان جزئيا في كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير
مناسب واما ان لم يكن شئ من ب ج فتنقلب المقدمتان
الى الايجاب الكلي انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث
يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك
مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى
بدل ا والمثال الثاني الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج
والمناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقى بدل ب والمناظر
بدل ج والحيوان بدل ا ففي القسم الاول لا بد ان يكون
الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في
الجزء وفي الثالث يكون المقدمتان جميعا كاذبتين
حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر
فهو حيوان فكل موسيقى فهو حيوان
في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس من المعاني وكيف تكتسب
في المعقولات وذكر المفردات في التركيب الاول
منها كيف ينتهي اليه تحليل القياسات قيل ان من فقد
حسا ما فقد يجب ان يفقد علما ما اي العلم الذي
تحوج النفس اليه ذلك الحس ولا يمكن ان تصل اليه وذلك

ان المبادی التی منها یتوصل الی العلم الیقینی برهان واستقرا
ای الاستقرا الذاتی ولا بد من اسناد الاستقرا الی الحس
ومقدمات البرهان کلیة ومبادیها انما یحصل ما یحس
وبان یکتسب بتوسط خیالات المفردات لیتصرف فیها
القوة العقلیة تصرفا یکتسب به الامور الکلیة مفردة
وترکبها علی هیئة القول وان رام احد ان یوضحها ان
ین هل عنها ولا یحس بها لم یمکن الا باستقرا یستند الی
الحس لانها اوایل ولا برهان علیها مثل المقدمات الریاضیة
الماخوذة فی بیان ان الارض فی الوسط والمقدمات
الطبیعیة فی ان الارض یقتل والنار خفیفة وکذلک فان
اوایل العوارض الذاتیة لکل واحد من الموضوعات
فانما یعرف بالحس اولا ثم یکتسب من المحسوس معقول
اخر مثل المثلث والسطح وغیر ذلک فی علم الهندسة
سواء کانت مفارقة او غیر مفارقة فان وجوه
الوصول الیها اولا بالحس فهذا قول مجمل قیل فی التعلیم
الاول ونحن فقد حاذینا بکلامنا ذلک علی انا نزید ک
تفصیلا فنقول یجب ان یعلم انه لیس شیء من المفعول

بمحسوس ولا شي من المحسوس من جهة ما هو معرض للحس
بمعقول الى معرض لادراك العقل له ولذلك كان الحس سبيلا الى
حصول كثير من المعقولات ولنمثل هذا بالانسان المحسوس
والمعقول اولا فنقول ان كل واحد من الناس المحسوسين
فان الحس ينالـ[ه] بقدر ما من العظم وهيئة ما من
الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع
له في مكانه وكذلك ينال هذه الاحوال في عضو عضو
منه فلا يخ اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو
الانسان المعقول او يكون المعقول شيئا غير هذا
المحسوس وان كان يلازمه ثم من البين ان
الانسان المعقول مشترك فيه على السوا فزيد عند العقل
انسان كما عمرو انسان وذلك بالتواطؤ المطلق و
هذا المحسوس ليس مشتركا فيه اذ ليس مقداره وكيفيته
ووضعه مشتركا فيها وهو غير محسوس هذا المحسوس
الا كذلك فاذن ليس الانسان المعقول هو المتصور في
الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشي الذي
ناله الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها

اعضائه

وليس هو الشي الذي يصادف العقل منها الا بالعرض فلننظر
كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول يجب ان
يكون مجردا عن شي يطري لحقه من خارج مثل تقدير
لعظم ما معين وتكيف بكيفية ما معينة وتحديد بوضع
ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة مهياة
لان يعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع
والاينون التي من شانها ان يعرض للانسان في الوجود
ولو ان الانسان كان تصوره في العقل لحدة مقترنا
بتقدير ما او وضع ما او غير ذلك كان يجب ان يشترك فيه
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير
ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته التي يخص به
فبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل لحده
مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها وهو عما
لك غير منظرق اليه بالحس بل الانسان اذا اتنا وله الحس
تناولا مغمورا بلواحق غريبة ثم يقول ان الموجودات
قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات
في الوجود فاما معقولة الذوات في الوجود فهي التي

لامادة لها ولا مادة وانما هي معقولة بذواتها لانها لا يحتاج
الى عمل بها حتى يصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة
البتة واما محسوسة الذوات في الوجود فان ذواتها
في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها
بحيث يصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن لواحق
المادة ونقول انه انما يكتسب تصور المعقولات بتوسط
الحس على وجه واحد وهو ان الحس ياخذ صورة
ويسلمها الى القوة الخيالية فيصير تلك الصور موضوعات
بفعل العقل النظري الذي لنا فيكون هناك صورا
كثيرة ماخوذة من الناس المحسوسين فيجدها
العقل مختلفة بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بلون
وسحنة وهيئة اعضائه ويجد عمرا مختصا باخرى غير
تلك فيقبل على هذه العوارض فينزعها فيكون كانه
يقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى
يتوصل الى المعاني التي يشترك فيها ولا يختلف بها ويحصلها
ويتصورها واول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال
يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير

لازمة فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها
الى ذاته واما كيفية هذا الصنع وما يُنبه والقوة الفاعلة
لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس هذا الموضع موضع
العلم به بل هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله ههنا
فهو ان الحس يودي الى النفس امورا مختلطة غير معقولة
والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولة
كان له ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب
الخاص بالقول المفهم لعين الشيء كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب
بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس
الجزئي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكائن
بالعرض فهو انه يكتسب من الحس بالوجه الذي قلنا
المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط الحسي والخيالي
ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها
مع بعض ويتبع ذلك احكام الفعل بالفطرة في بعضها
ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول
من هذين فيكون بايتمام العقل بتوزين المرئي الحاضر
مغياض

على الانفس والطبيعية تسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل
بالقوة الى العقل ولكنه ولئن كان كذلك فان الحس مبدا ما لم
يعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيفزع فيه
الى الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول
المصدق به اكتساب الاوليات بعينها وبقوة ذلك
المبدا ايضا وجه من الاربعة واما الكائن بالقياس
الجزئي فان يكون عند العقل حكم ما كلي على الجنس فيحس
اشخاص نوع لذلك الجنس فيتصور عنده الصورة النوعية
ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن واما
الكائن بالاستقرا فان كثيرا من الاوليات لا يكون
قد تبينت للعقل بالطريق المذكور اولا فاذا استقرى
جزئياته تنبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون
الاستقرا الحسي الجزئي موجبا لاعتقاد كلي البتة بل منبها
عليه مثل ان المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين
يوجبان قسمة لذلك الشيء فهذا ربما لا يكون ثانيا
مذكورا في النفس فلما يحس بجزئياته تنبه له العقل
ويتيقنه واما الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس

واستقراء وهو آكد من الاستقراء وليس افادته في الاوليات

الصرف بل يكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء

لا يوقع من جهة التقات الجزئيات علما كليا يقينيا

وان كان قد يكون منبها لها واما التجربة فيوقع بل التجربة

مثل انا نرى الرائي او نحس الحاس اشياء من نوع واحد

يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا

جدا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه

فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر مغناطيس

يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء وهذا

الباب ان يكون شيء يتغير عن حاله الذي بالطبع لاقتران

شيء اخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون

تغيره بذاته فيحكم ان السبب هو الواصل وخصوصا

اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي

للعلوم كثيرة والتجربة منها فان فيها اختلاط استقراء

ظاهر حسي بقياسي عقلي مبني على الخلاف ما بالذات

وما بالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا

الى بيان هذا فيما سلف فهذه على الاخذ التي لا نعتمد

من م

العقل

العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما يحضرنا الآن
وقد ذكرنا نوعا من استعادتنا العلم التصوري بسببه فان كل
فاقد حس ما فانه فاقد لعلم ما ولا يلزم الحس علما ولما
كان كل قياس مولفا من حدود ثلثة اما الموجب منه
فانما بين ان شيا ما موجود للثاني لانه موجود للثالث
واما السالب فبين ان شيا غير موجود للثاني لانه غير موجود
للثاني وكان القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين
ان كانت محتاجه الى وسط وشكله غير بينة فلا بد من ان
ينتهي الى مبادي واصول موضوعه موجبة وسالبة لا يحتاج
لاوسط لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان ياخذ
المقدمات الاولى على انها لاوسط لها على احد الوجهين
المذكورين ويحلل اخره الى ما لاوسط له مطلقا ولا يمكن
في ذلك العلم والذين يقيسون اما على الظن وهم الخطابيون
او على الراي المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي
تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة
بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات
التي يراها فريق كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات
الاولى

بين ذا

ليست غير ذات وسط بل لها وسط ما مثل ان العدل جميل
والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي
العلوم يطلب له ذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل
على نحو ما يخاطب به سقراط ثراسوماخوس وربما كان
المشهور لا وسط له لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل
لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات
الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية
يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان نبتدي الآن
ونبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية
بعد ان نعاود مرة اخرى حال ما بالذات وما بالعرض من
المحمولات فنقول وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض
اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته محصل الذات
ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اي حمل كان مثل
قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير
محتاج الى حامل يحمله ثم البياض قايم فيه ومحتاج الى حامل له
مثله فاذا جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد
حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبازاء هذا القسم

حملها بالعرض وهو ان يقلب ما من شانه ان يكون محمولا في
طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا في طباعه
فيقال ابيض ما انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع
مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض
فقط لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشي
الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي
عرض له البياض فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد
فيحمل احدهما على الاخر فيقال ان الابيض يتحرك اي الشي الذي
عرض له البياض فقد عرض له الحركة لان الابيض نفسه
من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشي انه محمول
بالذات وبحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان
عن طبيعته او بقاسر اوجده فيه ولكنه ليس لشي غيره
من اجله يقال له واذا تحققت لم تجد الصفة في نفسه
مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان لا بالذات يتحرك ولكن
بالقسر وبازاء هذا المحمول بالعرض وذلك اذا كان الشي
يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة
انه متحرك فانه يسير الى موضع كذا وهو ساكن في مكان

داحقيقه

الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال
فيها وربما كان متصلا كما يقال كونه ابيض اى عنا قيده ابيض
ويقال محمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان
على الانسان ويقابله المحمول بالعرض وهو لنحو حمل الاخص
على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشى انه محمول
بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح
اذا قيل له ابيض وبازاء هذا محمول بالعرض كما يقال جسم ابيض
اى سطحه ابيض ويقال للشى انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان
ليس واردا على الشى من خارج غريبا بل هو شى يقتضيه
طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقولون الحجر يتحرك الى اسفل بالذات
وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال
محمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشى
في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون الحلال
اذا حمل عليه الحجر المحمول بالعرض من هذه الجهة لانه ليس
لازما ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شانه ان
يفارق الشى وكان مع ذلك مقوما لمهيته لا واردا غريبا
وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون اذن كون السطح
ابيض

ابيض محمولا بالعرض ويبقى محمول بالذات لكل ما من شانه
ان يوخذ في حد الشي وبالجملة ما يكون مناسبة لذلك الشي
بالحد الذي للحد هنا او يوخذ الشي في حده فاخرج
من هذين يكون محمولا بالعرض فقد بان نبين ان المحمولات
الذاتية على ما بينا من الذاتي متناهية ولا يلتفت الى
ما بالعرض في هذا الموضع

او يوخذ الشي في حده خ ل

في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزا القياسات
فاوساط الموجب والسالب   فنقول حاكيا
للمعلم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة و
الموضوعات بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته مثل
ج وليس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن
حمله على ج اولا بلا متوسط وكذلك د ب ان فرض
ان هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع اول
محدود فيوجد دايما على كل محمول محمول بلا وسط
ولا يقف او يقف ثم ليكن ب ليس من شانه ان
يحمل عليه شي اخر بالذات لكنه محمول على ط بلا واسطة
وط على خ كذلك وج على ب كذا فترى ان هذا النزول

في الموضوعات من محمول او المحدود بتمادي بلا نهاية و
يوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف
او يقف والفرق بين البحثين انا قد ابتدانا في الاول
منهما من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات
وابتدانا في الثاني من المحمول المحدود واخذنا نترل
في الموضوعات وليكن المحمول على ج بتوسط ب سواء
كان الا محمول عليه او عليه محمول وج لا موضوع له او له
موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا و ب اوساط موضوعات
بلا او محمولات على ب بلا نهاية وبين ج و ب كذلك
وهذا البحث يفارق الاول بان المحدود كان في
ذينك طرف واحد والمحدود هاهنا طرفان وانما
يطلب هل الوساط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان
متوقف الصحة على براهين بلا نهاية وليس هذا وجه
يوجب لها فقط بل وان كانت مقدمة ا ج سالبة
والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة و ا ب سالبة
فهل دائما بين ا ج واسط وكذلك هل بين كل كبرى سالبة
يحدث لها سط او يقف قبل وهذا الطلب لا يكون

منهما خ

الاولى خ ل

في

في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت
اشياء يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس
فيها موضوع اول ومحمول ثان بل كل واحد منها يصلح ان يكون
محمولا وموضوعا او واسطة بين محمول وموضوع بل
الشك يكون بينا في الحالين جميعا انه هل يوجد لما وضع منها
موضوعا شي اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا
شي اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى
غير النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع
فيها من جهة كان ذلك استبانة تناهي الحمل في تلك الجهة
وبالعكس اذ الوضع هناك حمل والحمل وضع اللهم الا ان يكون
حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون
احدهما حملا حقيقيا والاخر حملا عرضيا اقول
ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي مثل
حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك
فان ذهب هذا المذهب فمعناه ان هذه المتعاكسات
يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا استعبنا
ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه ليس لاحدهما اولى

من الاخر بذلك والتاويل الثاني لمن يكون الحمل العرضي كحمل الانسان
على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان
فانه ولن حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان
والموضوع والمحمول بالذات معين واذ قد تقرر هذا
فنقول لن الوسايط بين حدي الايجاب متناهية فليكن
كل ب اقول ان الوسايط بينهما متناهية وهي الاشيا التي
يحمل على كل واحد منها آ ويحمل كل واحد منها على ب وبعضها
على بعض في الولا وذلك انها ان كانت بغير نهاية لكان
اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولا ومن جهة
آ نازلين على الولا لم نبلغ البتة الطرف الثاني وسوا اخذنا
بعضها على الولاء بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا
الوسايط فيما بينهما او اخذنا التشكل متتالية ولا واسطة
بينها وكانت لا نهاية او اخذنا الكل على طرفات بتضاعف
لها ما لا نهاية له فان الكلام في ذلك واحد واذ كنا كلما ابتدأنا
من حد لم ننته الى حد اخر فليس هناك حد اخر فانه لا فرق
بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له
وكذلك قولك له حد وقولك يتناهى البتة عند السلوك حد
واحد

واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ البتة
نهاية ولا ينتهي اليها ويكون ذلك كقول من يقول انت
اذا احدثت تتصاعد من الواحد لم تبلغ البتة الا الف الذي
هو احد محدود ولان بينها درجات للعدد بلا نهاية
ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل ان بين
طرفي كل مقدار محدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان
المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم البتة وكل قسم
يفرض فيها يكون محدودا العدد وان اللانهاية التي
يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة ان تلك الحدود
التي فيها هي في القوة ووجودها في القوة ولا يوجد البتة
موجودة بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذي
نحن في البحث فيه فان فيه حاليين وطرفين واذا كان
بينهما وسائط يكون معاني يستحق ترتيبا في انفسها كانت
حاصلة لا موجودة على قسمة قاسم فبين اذن انه لا يمكن
ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية
وكذلك الامر في السلب اذا قلنا لا شيء من ج ا وكان
بينهما واسطة اعني شيئا يوجد له ولا يوجد له

افليس يمكن ان يكون دايما واسطة بعد واسطة في المقدمتين
جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد
فرغنا واما السالبة فلان بيان تلك يكون في احد الاشكال
الثلثة اما على سبيل الشكل الاول كما مثلنا له فيجب على كل حال
ان كانت الوسايط التي للكبرى السالبة تذهب الى
غير النهاية ان حصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة
موجبة وسالبة ينتجانه معا ثم للموجبة موجبات وقد
بان في الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود
الموجبة الصغرى السافلة لا يمكن ان يذهب الى غير نهاية
بين حدين فبين ايضا ان الذي لا يزيد عليه في العدد
من حدود الكبرى العالية السالبة متناهي وكذلك هذا
اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم يجب
فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس
مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب
فيها متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في
ماهية الشي متناهية لان هذه داخلة في تحديد الاشياء
والحدود انما يتم بها فلو كانت الحدود موقوفة الى

لن

لئن لوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نحد شيا لكن
هيئة
الحدود موجودة اذ الامور متصورة فمباديها متناهية
ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض
يمشي وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن
وجه الاستحقاق واما اذا قيل الخشبة كبيرة او قيل
هذا الانسان يمشي فانه قد اجري الحمل والوضع على
خشبة
وجه الاستحقاق وذلك ان قولنا الاول وهو ان الكبير
هو
او الماشي انسان ليس معناه ان نفس الماشي من جهة ما
انسان
هو ماش او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبية او الا
ولا معناه ان الماشي بنفسه شي قايم غير مقتضي ولا
متضمن ... اخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى
قولنا الماشي انسان ان الشي الذي عرض له المشي وعرض
له ان كان ماشيا ذلك الشي هو انسان وكذا الشي
الذي عرض له ان كان بمقدار كذا وعرض له ان كان
كبيرا او لك الشي هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان
ماش معناه ان الانسان نفسه لا شيا يعرض له لئن
يكون انسانا هو نفسه فكذلك قولنا الخشبة كبيرة معناه

ان نفس الخشبة لا شيا اخر يعرض له ان يكون خشبة كبيرة
وانت تعلم ان بين قولك الشي الذي هو ماش وله غرض
المشروبين قولك الشي الذي هو انسان او خشبة او جوهر
وذات فرقا وذلك لان الشي في الاول غير من الاشياء
هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقائق
والماشي من حيث هو مجرد شي ذي مشي شي اخر ليس
هو واما في المثال الاخر فان الشي الذي هو جوهر ليس
غير ذات الجوهر وليس شيا عرض له جوهرية فيكون
في نفسه امرا محصل النوعية والحقيقة وقد اضيف
اليه معنى اخر خارج عن ذاته يسمى لاجله جوهرا كما
سمي هناك لاجله ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة
موضوعان ولا يقتضيان نسبة الى موضوع والى
شي غير جوهرهما فاما الماشي والكبير فكل واحد منهما
يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع فلنضع
للامرين اسمين يفترقان به فنجعل حمل الماشي على
الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان
على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون

من طريق ما هو الشيء واما الذي يكون على سبيل كيف هو او كم
هو او مضاف هو او اين هو او متى هو او يفعل او ينفعل
وكذلك ساير المقولات وبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه
عارض كالانسان يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شيء خارج
عن هذه البتة واما الصور الافلاطونية فعليها السلم فانها
اصوات واسما باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن
لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات
المذكورة وهذه العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة
ولئن كان يمكن في القول ان يحمل كم ما وحده موضوعا للكم
وكيف ما وحده للكيف ما واما في الوجود فلا يمكن ذلك
بل كلها يكون موضوعها الاول الجوهر ومثال ذلك ان السطح
موضوع للشكل في التحديد والقول واما في الوجود فلا يمكن
البتة ان يكون السطح وما العرض له الا قايمين في الجوهر
وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان كذلك فان للطرف
الذي هو الموضوع الحقيقي حد ونهاية والمحمولات الداخلة
في ما هو الشيء محدودة متناهية من الاجناس والفصول
اذ بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية بالتحديد

شیٔ واحد والتحديد موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر لان كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات من جملتها داخلة في حدودها اعني حدود المحدودات الجزئية منها الموجودة في الموضوع ولئن لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشئ متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اعراضا غير بينة فقد استبان من هذه الجهة ايضا تناهي الاوساط هذه الجهة هي جهة اعتبار التصور والحد فقد بان واتضح ان هٰهنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولاء والاشياء التي يعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون بعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية بدا ارتفع العلم البرهاني

١٣٦

اصلا واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما ناور
علية ذلك ان يكون الوقوف عند اصول موضوعه والوقوف
عند اصول موضوعه ان كانت تلك الاصول الا تا بتبرهن
في علم اخر وقوف غير برهاني فيجب اذن ان كان وقوف
على اصول موضوعه ان يكون لها وقفا ما بيان برهاني
في اخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط
لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج والحصو
في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا ملتفت
اليها ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء
الموجودة للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع
او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة
للعدد وقد بان ان هذا القسم متناه ومثال الثاني
الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب حتى يكون الفرد
شيا مثلا ما للعدد ولذلك الشي شي اخر وذلك لان قوام
جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع
الفرد ماخوذا في حدودها فان ذهبت تلك الى
غير النهاية توهب ايضا معها ما يوخذ في حدودها الى

الاشياء

غير النهاية لان لكل محمول منها موضوع من هذه التي يوجد

في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق في حد

المحمول فيكون اذن موضوعات بغير نهاية متتالية

كلها يوخذ في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه

لما كانت الموضوعات الماخوذة في حدود محمولاتها

لا يذهب الى غير النهاية فكذلك المحمولات التي تساويها في

العدد على انه لقايل ان يقول انما بان استحالة ذلك في

اشياء غير متناهية يوخذ في حد شي واحد وههنا فلا تكون

الماخوذ في حد شي واحد منها الا جملة متناهية من تلك

الغير المتناهية هي ما بين الطرف وذلك الواحد وما بين

الطرف وبين كل واحد متناه فيقال قد حصل ههنا

لغير المتناهي من الموضوعات حصول بالفعل والفعل يشتمل

على الجميع من غير ان يبقى شي خارجا منه هو بعد بالقوة

وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد لان

كل سابق ماخوذ في حد ما يوخذ منه المسبوق اعني

اعني ما السابق القريب من الطرف ويكون شي خارج

عنه هو ماخوذ في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود

من الموضوعات

من الموضوع لخارج عنها لكن ليس شئ خارج عنها بل كل
محمول يوخذ فيوخذ على انها واحد من جملتها هذا محال ثم
كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية توجد معا في جنس واحد
بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه
من اللواحق الغير المتناهية انما توجد كلها لا محالة في
شيء ما من انواع العدد وكلما صعد في المحمولات انتقص
عددها والعدد المتضمن للترتيب فانه في النقصان
متناه الى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات
الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات الماخوذة
في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد
بان من جميع هذا ان للبراهين مبادي غير ذات
اوساط وبان انها لا برهان عليها وانها مقدمات
غير منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق ومن اسفل
واقف فبان ان هناك حملا اولا على الشيء فانه وان كان
كثير من الحمل على الموضوع يكون بسبب عام مثل ان
حمل مساواة ثلاث زوايا القائمتين على متساوي الساقين
وعلى مختلف الاضلاع ليس ولا واحد منهما اولا من جهة

ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث فالمثلث عام لهم
فليس يجب ان يكون دايما كل حمل لكل شي اما اولا لشي
عام حتى يكون للمثلث لشي اخر عام وكل لذلك الشي شي
اخص عام بل يكون اخرا لامر لشي بذاته اولا ويكون
له بلا واسطة والمقدمة الواحدة والبسيطة و
الاستقصية هي في هذه التي لا واسطة لها ولا ينقسم
بالقوة الى مقدمتين بدخول حد وليس عليه برهان
وهذه المبادي فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه
برهان وهذه المبادي بعضها مبادي البراهين المنتجة
للموجبات وبعضها مبادي البراهين المنتجة للسالبة
فانه كما انه قد يكون مقدمة غير ذات وسط موجبة
وهي مبدا البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذات
وسط سالبة وهي مبدا البرهان السالب وهذه بسايط
المقدمات واوايلها كما ان اول النقل منا واول الابعاد
الحنية هو ربع الطنيني الذي نسبة احد نغمته الى الاخر
نسبة ست وثلثين الى خمسة وثلثين وذلك لان هذا
لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها وجميع سائر الابعاد

الى

١٣٨

التى لها الاسماء مثل الذى بالكل والذى الخمسة والذى
بالاربعة والطرفي واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط
وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان يقع الحد الاوسط
خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة
واما فى السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج
فان كان نعرا كى فى قياسك ان تسلب عن الموجود
للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امعنت فى التحليل
ولم يزل يوسّط بين كل حدى سلب هذا النوع
من التوسط واما البيان بالشكل الثالث فلاثبات
الجزئى فقط وهو ايضا بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل
حد يقع فى الشكل الاول فانه يقع بين بين اى بين
الحدين لكنه يخرج فى الشكل الثانى لا من جانب الاصغر
لكن بالجانب الاكبر وبالجملة من جانب الكلى ويخرج
فى الشكل الثالث لا من جانب الاكبر الذى يمكن
ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذا اذا اردت
فى التحليل ان يصح السالبة من قياس مقدمة من الشكل
الاول فلك ان تستمر فى التحليل وتدخل الاوسط بين بين

واما ان احتجت الى مثل ذلك من قوانين في الشكل الثاني
فان اردت ان تركبت قياسا لا سالبة السالبة لم تخرج
من جانب الاصغر وفي الثالث لم تخرج من جانب السالب
فقد حاذينا ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردنا
من هذه توخينا فيه ايراد ما قيل في المشهور ونحن
لن نسلم لمن حملته نحن في انه اذا كان حدان امتنع
السلوك من احدهما الى الاخر ان كانت وسائط بلا نهاية
ولن كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية لم يكن
حد ولا برهان فلا يلزم شرح هذا من ينكر البرهان
والحد الا ان يبين عليه بوجه اخر ان ههنا حدا
وبرهانا وليس ذلك على المنطقي بل هو موضع له ولن
المعمى ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا
يكون المحمولات في الشي متناهية ومن جميع هذا لا تبين
ان التزايد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية فنقول
بعد في ان البرهان الكلي والموجب
والمستقيم كل افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه
لما كانت البراهين منها كليه ومنها جزئية ومنها موجبة

ومنها

١٣٩

ومنها السالبة ومنها مستقيم ومنها بالخلف فيجب ان يبحث
هل البرهان الكلي افضل ام الجزئي وهل الموجب افضل ام
السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قبل ان لظان
ان يظن ان البرهان الجزئي انما افضل من الكلي بان
نقول اذا بينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد
فهو افضل من ان يبين ان كل انسان كذلك لان هذا بيان
للشي من ذاته وذاك بيان له لا من ذاته بل من بيان امر
في غيره وليس ان يعرف ان مساوي الساقين
زوايا مساوية لقائمتين من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه
بل من شي اخر هو المثلث ولما كان البيان الجزئي
بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذوات
الشي ومن نفسه فالذي بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا
لظان ان يظن ايضا ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان
الموجودات هي هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود
بل موهوم فقط واما امر موجود فيها قايم بها وان كان
غير موجود فما برهن به عليه انما برهن على غير موجود.
والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود

فان كان موجود الشيء قايم فيها غير خارج عنها ثم البرهان
على الكلي بجملة كانه شي مفارق بالذات للجزئيات وخارج
عنها فيجعل المثلث شيا غير هذا المثلث وذاك المثلث
والعدد شيا غير هذا العدد وذاك العدد وما اوجب
تحريف الحق فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على
الكلي اما الذي يقع على معدوم واما على محرف الوجود عن حقيقته
فالبرهان على الجزئي اذن افضل وايضا فان البيان
الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان مستعمليه يكونون
كالمبرهنين على غير المطلوب مثلا اذا برهن مبرهن على ان
الكميات المناسبة اذا بدلت يكون متناسبة فلا يكون
قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيا
منها وان كان البرهان الكلي من وجه ما على ما هو اكثر
فانه من وجه آخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي هو
اقل في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما
يتفق ان يقع بالجزئي ظن مخالف للحق الكلي على ما قيل
في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون
على الجزئي وعلى الموجود الحاصل لاستحال وقوع علم وظن

١٥٠

١٤٠

معا فاذن البرهان على الكلي احـ ... واوضع رتبته ثم
قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم
بالكلي بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي الساقين
زواياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه
مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين لا من جهة
ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه
اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة بالفعل في غير متساوي
الساقين من المثلثات كما يعلمه في متساوي الساقين
واذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات واذا علمه
لمتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلي
اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي
ليس اسما مشتركا بل اسما متواطيا وليست طبيعة في
الجزئيات كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملائمة للجوهر
داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد
الجزئية وان كان واحدا لا يتشابه وتلك لا نهاية لها
فلذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكد من وجود الفا
سد والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي محال لانه

ولا يتناهى اذا لم يجمع في كلي يشترك فيه امور بلا نهاية وتقع
بر فيكونها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين
بغير نهاية وايضا فانه ليس يجب على البرهن من جهة
برهانه على الكلي انه اذا لم يجعل الكلي معنى وما يلزمه ان
يجعله شيا متباينا للجزئيات فليست الجواهر الكلية
في ذلك مما ننه الحال للاعراض الكلية مثل الكيفية و
الكمية فمتى هل يجب لكون هذه الاعراض كلية ان تكون
امورا خارجة عن الجزئيات قائمة بذاتها موجودة
لا في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت تحكم تنفرد
بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شي خارج
من الجزئيات بسبب افراد البرهان عليه فالازم
بالحقد في اضافته الى الباطل وتوهم الحال دون الذي
يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت انت
في مواضع اخر الفرق بين الذي ينظر اليه دون
اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين
لغيره وايضا فانا قد اشبعنا القول في ان البرهان
هو قياس من العلة والعمية والكلي اولى بان يعطى

العلة

العلة وذلك لان المعنى يوجد للكلي بذاته واولا فان
كل شي له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشي اخر بعوض
غيره حتى يكون له بل ان لم يكن للغير المفروض كان
له هو لا يكون لذلك الغير الا ويكون له هو للغير بسببه وهو
العلة القريبة فالكلي هو الذي يعطي جزئ ماله بذاته
فالكلي هو الذي عنده نهاية البحث عن لم وعند تمام
البحث ما يظن انا علمنا الشي كما لو سال سايل لم جا فلان
فقيل ليا خذ مالا ما فيق لم يا خذ قيل ليقضي دينه
عن نفسه فقال ولم يقضي قيل لكيلا يكون ظالما فاذا وقف
البحث عن اللم عند هذا ومثله فقد سكنت النفس الى
معلومها ولا محالة لان البحث اللمي في امثال هذا ينتهي
الى امر لا حاوز عنه فيكون هو الامر الاعم الاعلى الذي
يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه وهو العلة المطلوبة
وكذا اذا سئلنا عن الجزئيات ان شكل هذا المثلث
لم زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم واجيب بشي
جزئي فقلنا لانه من ذهب اولانه محفوظ في ثوب
اولانه هذا المثلث لم يكن شيا من هذا جوابا عن العلة

الذاتية التي يطلب الا ان نقول الانه شكل يحيط به ثلثة
خطوط مستقيمة كل واحدة منها اذا اخرج ارتسم
حوله متساويان لقائمتين حتى يكون جميعه معا زوايا
قوايم الا اثنان تتهاد خلتان فيبقى الخارج اربع
فنحن اذن في اعطاء العلة نضطر الى البرهان على الكلي
وكذلك ليس يمكننا ان نبرهن على هذا الحكم في المتساوي
الساقين برهانا كليا الا انه يقول انه مثلث حال اضلاعه
ان يخرج كذا وكذا وايضا فان الجزئيات غير متناهية
ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من
جهة ما هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود
فاذن العلم الذاتي انما الكلي وهو اكثر في معنى المعلومية
فاولى بان يكون المقدم بالبرهان واذا كان هو اولى
بالبراهين فالبراهين ايضا اولى به لان الاولى من باب
المضاف واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك
ايضا اولى من ذلك الغير به منه وايضا فان الشي الذي
اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد
العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه علم كان ذلك
علما

علما به والجزئي ايضا تحت بالقوة القريبة واذا علم الجزئي
فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوة
القريبة من الفعل فالعلم بالكلي اذن آثر وايضا فان
البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدا
فهو اشد استقصاء في كل شيء واكثر في المعنى الذي له
المبدا مما هو ابعد منه من المبدا فالبرهان الكلي اشد
استقصاء من الجزئي فامثال هذه الاقاويل هي التي قيلت
في التعليم الاول ولكن ينبغي ان يكون الامر على ما قال
المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية
وان كان بعضهم يتوهم منه انه يقول ان بعض هذه
الحجج لا يختص بالبرهان والذي يجب ان يصغى اليه من
جملة هذه الحجج هو ان العلم الكلي علم بالقوة بالجزئي و
سبيل البرهان على الجزئي اما العلم بالجزئي فليس فيه
البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا
فما اسهل ان يعرف ان متساوي الساقين كذلك فان
علم ان متساوي الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده البتة
ان كل مثلث كذلك مثل هذا ما قيل ان البحث بالتمام يخرج

جملة غير

الى العلم الكلي وايضا فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل
واما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس
لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل ان البراهين الماخوذة
من اصول ومبادي ومصادرات موجبة فقط وهي التي
تبين الموجب افضل من الكاينة عن سوالب فاحتج
في ذلك بحجج من ذلك ان تلك لا تحوج الى استعمال اشياء
متفننة مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب
يحوج الى ذلك ولم يكن السوالب الصرفة ينتج انتاج الموجبات
الصرفة بل ينتج اذا خلطت بالموجبات واذا اعطيها
عللا سوالبية في الشي فانما يعطينا اللمية الحقيقية
الواحدة منها الاخرى الذي هو اقرب من المعلول وليس في
تكثير الاوساط فايدة بل الفايدة في تقليلها والاقتصار
منها على الملصق بالجملة فان العلم الكاين ما هو اقل
افضل من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط
في القليل اقل وفي الكثير اكثر واحصار المعرفة في القليل
اكثر وفي الكثير اقل واذا كان كذلك فالبرهان المبني
بحروف على سننه واحدة غير مختلفة افضل من البرهان

اذ
التقريب بدل

المنكر

المتكثرة الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات
فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب
فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر
في النوع واشد خلافا فالموجب افضل وايضا فان الذي
لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد معا الى شيء
ثان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف معا من
الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة
انما يكون عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا
بها والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذن
البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف ايضا فان
البراهين الموجبة تجد المتوسط في حدودها انما نسبته
الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك التزايد فيها وهو
اخذ حد خارج عن الحدود الثلثة لتركيب البراهين
الموجبة موجب ايضا ويسمى كذلك ولو كان يجوز ان
يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها فاما البرهان
السالب فالغالب فيه في التوسيط والتزيد معا هو
الموجب فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء من ب آ

فان اردت ان توسط بين ج ب حدا ولا شك انك
توسط با حد بين وان اردت ان توسط بين ب ا
حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس
كيف وسطت مؤلفة من موجبتين وسالبة واحدة
كذلك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا او كل ج د
وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك لو ذهب في التوسط
الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة
يكون واحدة فان لم يكن تتميم القياس بالتوسط
بل بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شيء
من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك الا ان يأتي بقياس
مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فتقول
وكل د ا حتى ينتج بقياس مركب ان لا شيء من ج
د فبين اذن ان الموجبات غالبة في البراهين الكلية
واكثر عددا في القوم من السالبة فالموجبات اذن
اوجب احضارا في الذهن من السوالب في كل قياس
وهي في انفسها افضل فالمركب منها والمؤدي اليها
افضل وايضا فانه وان كان يستدل بهما في الكبريات

صمير ٢ ا[illegible]

غير ذوات اوساط وكانت هو بينة في البراهين الموجبة

وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم و

اعرف اما انها اقدم فلانها ابسط لانها تتم بحدين ورابطة

والسالبة تحتاج الى حدين و رابطة وحرف سلب

كما علمت في الفن الثالث والذي يتم وجوده باشياء

اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء

وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب وكل معنى

وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في

تفهمها الى قياسه الى السلب كالوجود وكالملكات

واما السالب وكل معنى عدمي فانه انما نعرف بالوجودي

فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف

الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب

انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو

لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل للمبدأ

الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم

افضل من الخلف ولكن المستقيم هكذا كل ج ب ولا شيء

من ب ا ينتج انه لا شيء من ج ا ولكن الخلف هكذا ان كان

قولنا لا شيء من ج آ باطلا ولكن بعض ج آ وكان لا شيء

من ب آ وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هف اذ كان

كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج

آ فهو محال فنقيضه وهو قولنا لا شيء من ج آ حق ففي

المستقيم انما اوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب

الموضوع بجنب قولنا لا شيء من ب آ ايجابا بذاته

وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج آ

مع صدق قول آخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة

الى صدق ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل هذا

والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة

بلا قياس آخر افضل من الذي يوجب بكذبه صدق

النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه وانت

تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحنا ذلك في الفن وهو الذي

قبل هذا هو ما تكون احدى المقدمتين فيه كالجزء وتحت

الكل وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء هو الكبرى

وتكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى

تكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة ... تكون الكبرى

عند النتيجة

عند النتيجة كالكل عند الجزء يكون مقدمة كل ج ب
تحت مقدمة لا شيء من ب آ و نتيجة لا شيء من ج آ
تحت مقدمة لا شيء من ب آ كالجزء تحت الكل اما كون
الصغرى تحت الكبرى وان كان تخالف الكبرى في الكيفية
فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج واما
في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكيفية معا
وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة فان
قولنا بعض ج آ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب آ
ولا ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب داخلا
تحت قولنا ولا شيء من ب آ فاذن صورة القياس
بالذات التي شرطها هذا الشرط هي للمستقيم لا للخلف
وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها معروفة
بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست
اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس
الكاين من مقدمات اعرف افضل على كل حال فنقول
انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم من وجوه ثلثة
احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان لم الذي و قف

على السبب القريب الذاتي والثاني تقتصر على الآن فقط و
الثاني ان يكون احد العلمين احد الشي المنظور فيه مجردا
بصورته عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد
اشد استقصاً من العلم الذي ياخذ ذلك الشي مقترنا
بمادة ولذلك فان علم العدد اشد استقصاء من علم
الموسيقى وكذلك حال علم الهندسة في علم المناظر وعلم الهيئة
والثالث ان العلم الذي موضوعه الاول معنى بسيط بشرط
انه مسلوب عنه ساير الزوايد اشد استقصاً من العلم الذي
موضوعه الاول ذلك المعنى وموجب له زيادة مثاله
ان الواحدة والنقطة يوضعان بعلميهما بمعنى بسيط وهو
ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم تعرف ذلك في الواحدة
ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون
الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى
البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع
ثم الوحدة موضوعة اولى العدد والنقطة موضوعة
اولى الهندسة فالحساب اشد استقصاً لذلك من الهندسة
فقد قربنا في هذه الاشياء من عادات التعليم الاول ومحاكاته

وكان

١٣٦

وكان ذلك عرضنا دون الاستقصاء فيها وهذا النمط من
النظر غير مناسب لتصورنا ولا عايق بافهامنا ولا حسن
الانقياد لنا اذا اردنا التفاسير الفصل الثامن
في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادى
والموضوعات المباحث انما يكون من علم واحد اذا
اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث فيها انما هو
عن العوارض التي تعرض له او لاجزائه او لانواعه و
اشتركت في المبادى الاولى التي منها تبرهن ان تلك العوارض
الذاتية موجودة للموضوع الاول ولاجزائه ولانواعه
فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي المبادى الاولى
للبراهين اختلافا ما انتشر اليه ونعني بالمبادى الاولى
لا المقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من علم
واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شيء الى مباديه
الاولى وجنسه الاولى اي موضوعه فتجد المختلفات
من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة
اما في الجنس الموضوع فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما في
المبادى فتجدهما وان اشتركا فيه بوجه ما فانهما يختلفان

فيه بيان المقصود من
المبادى

من وجه آخر فانك تجد المبادي وهي للمهندس اولا وللناظر
ثانيا وهذا امر قد فرغنا عنه وليس اختلاف البراهين توجب
اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد برهانان
مختلفان لا من حدين اوسطين يحمل احدهما على الآخر
فقد يشمل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم قولنا
وكل انسان نام وكل نام متغذ بل ومن حدين اوسطين لا يحمل
احدهما على الاخر بل يشمل قولنا كل قابل اللذة متحرك وكل متحرك
متغير مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير فالاول احد
حديه الاوسطين تحت الاخر فان الحيوان تحت النامي و
اما الثاني فهما مختلفان ليس احدهما تحت الآخر وكل
قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان
مستحي وكل مستحي متعجب فان هذين وان كانا من جملة ما يعكس
احدهما على الاخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما
تحت الآخر فقد بان اختلاف الحدود الوسطى لا يوجب اختلافا
في المباحث من جهة اختلاف علومها وقد يمكن ان يطلب
فيوجد نظير هذا في الشكلين الاخرين فيوجد الحدود الوسطى
المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة ولنقرب مأخذ ذلك

وقد عرفنا خ ل

متغذ ل

يوجد خ ل

نم

الس

١٤٧

البيان لا نطول الكلام بتفصيله واما ان جل البرهان
انما هو على الضروري فامر قد فرغنا عنه واما انه قد يكون
على الاكثري فبعض المفسرين يأبى ان يكون على الاكثري
برهان بل انما يسمع نفسه بان يكون عليها قياس ويقول
لانها لا يسميها يقين اذ ليس لها انفسها يقين والحق وراى
المعلم الاول يوجب انه قد يكون على الاكثري برهان
موضوع من مثل ما الكثير يعطي سببا من اسباب
الكثير ويعطي به يقين غير زايل من جهة ما هو اكثري
وان كان ظنا من جهة ما هو موجود على ما علمت
في مواضع اخرى فان اريد بالبرهان كل قياس يكون
على الشي من جهة العلة وعلى نحو وجوه فيكون على الاكثري
برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان
ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط ان يعطي وجود
غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه
امكان فليس على الاكثري برهان بل قياس ما اخر يضع
بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي والشعري
ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل

يسمى

ويكون به

الاولى

ان يقول للامكان كل بيان انما يكون الوجود متميز عن
لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دائما
ويكون ضروريا او غالبا غير دائم وهو الاكثري فان
لا قياس في امر غير الوجود الا لهذين ولا برهان على
كونه ووجوده اتفاقي لا تميز بالاستحقاق عن لا كونه
لكنا نزيد هذا الكلام تحصيلا واقول ان الامور الممكنة
نعتبر حال وجودها نعتبر وحال امكانها فاعتبار حال
الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه
الا عن الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجود
فضيلة على لا وجود في الطبع والارادة وعلى الجهة
التي اوضحناها في سلف واما المتكافي في الوجود واللا
وجود فليس يقوم برهان او دليل على احد طرفيه
الا قيام مرجح لذلك الطرف يخرجه اياه عن المكافاة
فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار
نفس الامكان فعلى جميع اضافه برهان على الممكن الاكثري
وعلى المتساوي وعلى الاقلي اعني البرهان الذي يبين انه
ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم لا البرهان

الذي

الذي بين انه يمكن لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم
لا البرهان الذي بيّن ان وجوده او وجوده الا ان يكون
شيء منهما اكثريا وكل ما قلناه في اكثري الوجود فانقله الى
الاكثري اللاوجود وانزل انا عنينا بالوجود الحكم اي حكم
كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس الحس
برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس لان البراهين
ومباديها كليات لا تختص بوقت وتشخص وأين والحس
يحد حكما في جزئي في آن بعينه واين بعينه فاذن الحس
لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو علم
بكلي ولو كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية
للقائمتين لما كان ينعقد لنا من احساس ذلك رأي كلي
ان كل مثلث كذلك ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان
القمر لما حصل في المخروط الظلي انكسف لم يمكننا من جهة
الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فمن كذا
وكذا لانا لا يمكننا ان نحس لكل كسوف ولا بالكسوف
الكلي اما كل كسوف فلان ذلك مما لا نهاية له في القوة
واما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط نعم وانا كنا قد نستفيد

لالان

من تكرر المحسوسات امورا كلية لا لان الحس ادركها

[illegible] فقط نعم وان كنا قد نستفيد من تكرر الحس

امورا ونالها ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص

من الجزئيات المتكثرة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس

ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات

معنى معقولا لا سبيل اليه للحس بل نالها باشراق فيض

الله عليه وايضا فانا كثيرا ما كنا نتوصل بالحس الى مقدمات

كلية لا لان الحس مدركها بل لان العقل يصطادها

على سبيل التجربة على ما اوضحنا نحن قبل حيث بينا ما

التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك

المستقصى صار توقعنا ذلك في غناء وبحث عن حال

ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل مثل حال

الزجاج والجسم الملون الذي وراها فان الجسم الملون

الذي وراها مرئي من غير ان تحجبه القارورة دون

ذلك حجبا كثيرا من الاجسام الاخرى فقوم يقولون

ان السبب في شف الزجاج ان كل ما لا لون له فهو شاف

مؤد للملونات الذي وراها وقوم يرون ان سبب ذلك

129

استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة فينفذ فيها الشعاع

الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقي المبصر قيل في

التعليم الاول ولو كان الحس مما يمكنه ادراك الثقب لكان

العقل يجد سبيلا الى ان يحكم فيه بان السبب فيها الثقب

وان الابصار كاين بنفوذ البصر في تلك الثقب ولكان

يميل الى المذهب المايل اليه وان كان بعده البحث باما

انه هل فيها هوا او خلاء وان كان فيها هواء فهل الهواء

في تلك الثقب يودي اللون او الشعاع ينفذ فيه البتة

وبالجملة لو كان الابصار بنفوذ شيء في الثقب وكان

الحس مع ذلك تميز ذلك ويدركه لكان العقل يجد سبيلا

الى ان يحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين

البصر والمبصر بواسطة شعاعية لانفس شفيف الزجاجة

من حيث لا لون لها وكان ح يكون ذلك العلم حاصلا

بالحس لا ان الحس حصله لكن لان العقل اتخذ الحس

مبدأ للبحث به تم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي المقاييس

كلها متفقة اما ولا فان المقاييس منها منتج للكاذبة

ويجب ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها منتج للصادقة

وهي وان كانت قد يجوز ان تكون مقدماتها كاذبة
فذلك انتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض ويشبه ان
لا يكون هي من جهة انتاجها للصادق عن الكاذبة
قياسا لان القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات
لا من جهة ما ينتج بالعرض فاذا كان ذلك كذلك فيجب ان تكون
القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة
وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك كانت مبادي
القياسات الصادقة غير المبادي القياسات الكاذبة وايضا
فان القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج فان
الاضداد قد تكذب معا مثل قولنا ان المساوي هو اكبر
وللمساوي هو اصغر وايضا فان اشياء غير متضادة
تكون تكذب معا ولا تصدق معا مثل قول القائل
ان العدل جور وقولنا ان العدل شجاعة وكذلك قولنا
الانسان فرس وقولنا الانسان ثور فان هذه في
قوة المتقابلة وان لم تكن متضادة او متقابلة بالفعل
فبين ان مبادي النتائج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه
وايضا في المقاييس الصادقة قد يجب ان تكون

واحدة باعيانها وذلك ان المبادى اما خاصة بالاجناس
الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها
الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار اما اما منطق
واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب
وبين ان هذه تختلف للمطابقة فيها لان الهندسة كلها
بعد النقطة والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينهما
مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على
احد وجوه اما ان يكون احد المبداين اعم من الآخر
كقولنا كل ح او كل ب اعلان ح تحت ب واذا كان
كل احد المبداين تحت الاخر او فوقه وكان ح احد
الجنسين تحت الآخر او فوقه ومثل هذه الشركة قد تقع
في المبادى وهناك قد يكون الامر على ما اوضحنا قبل
وذلك اذا كان اجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها
تحت بعض واما في الاجناس التي ليس بعضها تحت بعض
فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون
مبدأه احلاف الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي
بين المتوازيين فيكون ح اما متشاركين في الجنس فيكون

منطوق به